

طوق النجاة الثاني

ثورة تعليمية

* نظرة تحليلية على واقع التربية والتعليم فى مصر

* سياسة تعليم طموحة لمصر والأمة

* مزايا سياسة التعليم المقترحة

إن لم تكن قوياً يخشى الآخرون قدرته ، فكن حكيماً ينصاع الآخرون لمكتمته ، لأنك إن لم تكن قوياً ولا حكيماً فلا تسأل عن المسير أو المصير ، لأنك لا تملك فيهما شيئاً ، وإنما يمتلكهما ويمتلك الآخرون بقوتهم وحكمتهم .

نظرة تحليلية على واقع التربية والتعليم فى مصر

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. نحن الآن بصدد الوصف التحليل لواقع التربية والتعليم فى مصر ، وكنت قد بينت فى النصف الثانى من طوق النجاة الأول أن الحضارات القوية تقوم على دعامتين أساسيتين وهما القوة العلمية والتكنولوجية إلى جانب القوة الاقتصادية ، كما أشرت إلى أن الحضارات القوية لا يمكنها البقاء والاستمرار ما لم تستند إلى مجتمع يعتنق منظومة قيم سليمة .

مما سبق يتبين لنا الأهمية القصوى للتعليم والتربية ، فهما إحدى دعامتى القوة من جهة ومن جهة أخرى أحد مقومات البقاء ، الأمر الذى يجعلنا نصفه عن كامل اقتناع بأنه أحد القضايا المصرية المصيرية ، بل يجعلنا نوافق على ماوصفته به القيادة السياسية من أنه أحد قضايا الأمن القومى ، بل يجعلنا نتجاوز هذا الوصف ، مؤكدين أنه أهم قضايا الأمن القومى المصرى على الإطلاق ، فهو قضية إضافية لكل أوصافها السابقة تنفرد بخاصية غاية فى الخطورة ألا وهى أنها قضية انشطارية فى كل أحوالها إذ أنها حال نجاحها فى تحقيق أهدافها يعم النجاح أوجه الحياة كافة ، كما أنها حال فشلها يعم الفشل أوجه الحياة كافة ، وهى حقيقة منطقية وبديهية لا تقبل جدلاً إلا من جاهل بأسبابها أو عالم مغرض ، فأما العالم المغرض فليس لدينا وقت لسفسطه ، وأما الجاهل فنقول له أن منطق هذه الحقيقة ينبع من كون التعليم يهدف إلى إعداد البشر علمياً وأخلاقياً للخروج إلى الحياة وقيادة دفتها تخطيطاً وإدارة وتوجيهاً ، وبالتالي فإن هؤلاء البشر إذا

أحسن إعدادهم وتأهيلهم نجحوا في قيادة الوطن إلى بر الأمان أما إذا أسئى إعدادهم وتأهيلهم فإنهم حتمًا غارقون بالأمة ومعها إلى قاع البشرية ، لذا فإن التعليم صدقًا وحقًا يستحق أن يوصف بأنه أهم قضايا الأمن القومي التى تكتسب جميعها البعد الأمنى والقومى من كونها تؤثر تأثيرًا مباشرًا على بقاء المجتمع أو فناءه وعلى قدرته أو عجزه .

وعودة إلى الهامش العلوى الكائن في بداية طوق النجاة الحالى ، لنقف أمام الحكمة والتى هى بلا أدنى شك أحد أهم مصادر القوة لكونها إحدى صور العلم التى تختلف عما سواها من صور ، فهى أقيم وأندر وأثمن درة علمية قد يتاح لقلة من البشر امتلاكها ، فهى درة غير متداولة فى الأسواق ولا يمكن إكسابها لأحد أو اكتسابها من أحد ، إذ أنها لا تأتى سوى من مصدر واحد فقط ، وهذا المصدر لم ولن يتأتى لأحد أن يغير إرادته فهو الله الواحد الأحد الفرد الصمد ذو الجلال والقدرة والكمال الذى يؤتى الحكمة من يشاء من عباده ومن يؤتى الحكمة فقد أوتى خيرًا كثيرًا .

إذن فليس أمامنا من مجال أو اختيار سوى قصر تحليلنا لواقع التربية والتعليم فى مصر على ما يمكننا امتلاكه والتحكم فى تداوله وإكسابه واكتسابه من معلومات ومهارات وسلوكيات من خلال مختلف الأجهزة والمؤسسات الإعلامية التى تشترك مجتمعة فى رسالة واحدة ألا وهى تعليم المجتمع وتربيته ، وهذه المؤسسات هى من التعدد والضخامة والخطورة بحيث يتعذر شمولها داخل أحد أطواق النجاة ، وإنما الأجدى والأوقع أن يتم تناولها عبر عدة أطواق ، أما طوق النجاة الحالى فقد اختصاصته بأهم مصادر التعليم ألا وهى المؤسسات التعليمية المنوط بها وضع وتنفيذ سياسات تعليم تهدف إلى إعداد وتأهيل أبناء المجتمع للارتقاء بأوجه الحياة المختلفة فى مجتمعهم ، وهذه المؤسسات هى المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والخاصة التابعة وغير التابعة لوزارة التعليم الجامعى وما قبله !!

مما سبق يتبين لنا أن هذه المؤسسات تهدف إلى تخريج أجيال معترف لها رسميًا بأنها حصلت على قدر معين من التعليم يؤهلها لإدارة مختلف أوجه الحياة والارتقاء بها وصولاً إلى الهدف النهائى وهو تحقيق حضارة قوية وباقية باعتباره هدفًا موحدًا لكل الدول مالم

تكن هنالك دول تنفرد بأهداف خاصة كأن تطمح من خلال سياساتها التعليمية إلى تخرج أجيال مؤهلة لقيادة دفة الحياة إلى الخلف بصفة دائمة وهو الأمر الذى سيضعنا تلقائيًا في مواجهة حاسمة مع سؤال بديهي ألا وهو : هل سياسة التعليم الحالية نجحت أم فشلت في أن تثمر للوطن أجيالاً مؤهلة علمياً وتربوياً لتحقيق طموحات الوطن المنشودة ؟ وإذا كانت قد فشلت فلما الإبقاء عليها ؟

إن المتتبع لردود أفعال الشعب المصرى بشأن قضية التعليم وبخاصة خلال العقد الأخير لن يجد أدنى صعوبة في أن يسجل ما يقترب بشدة من حالة إجماع شعبى غير مسبوق على فشل سياسة التعليم الحالية وعجزها شبه التام عن تحقيق أية نجاحات حقيقية سواء في مجال التعليم أو في مجال التربية ، بل إن المهتمين بقضايا التربية والتعليم يرون أن هذه السياسة قد تمكنت من تضخيم السلبيات التى كانت قائمة من قبل وإضافة سلبيات مستحدثة إليها ، إلا أن كبار المسئولين عن التعليم ومن يحيطون بهم من أشياع وأتباع ومنافقين لا يكلون ولا يملون — برغم هذا الإجماع الشعبى وتلك الرؤى الوطنية وبرغم كل صور الفشل — من الإدلاء بالمزيد والمزيد من التصريحات التى تؤكد على أن التعليم المصرى هو القدوة والمثل والقائد والرائد للدول العربية والأفريقية ودول حوض البحر الأبيض والأحمر والأسود بل والكاروهات ، وهى تصريحات إذا كانت متعمدة فإننا سنبدو أمام هذه الدول وكأننا أبو لمعة الجديد ، أما إذا كانت عفوية فإنها ستكون بمثابة الدليل القاطع على أننا جميعاً قد تجاوزنا سذاجة الخواجة بيجو !!

والحق أن التربية والتعليم في مصر في تحديث دائم أو شبه دائم ، ولكن هذا لا يعنى على الإطلاق أن ما يتم من تحديث يتجه بمنحنى التعليم نحو أهداف الرقى وإنما يعنى الاتجاه الدائم نحو التخلف لكون هذا التحديث لا يستند إلى أية رؤى أو سياسات مجدية الأمر الذى يدعونا إلى وصف هذه الحالة بأنها حالة تغيير عشوائي لا تحديث علمى .. أو أنها حالة تجريب دائم لا سياسة مستقرة ، ومن دواعى العجب أن هذا الوضع الشديد الغرابة يظنه كبار المسئولين عن التعليم باعثاً على الفخر والزهو ، في حين أن هذا الظن في واقع الأمر لا يعنى سوى أن هؤلاء المسئولين يعانون إحدى حالتين تستوجبان الشفقة فإما

أنهم فاقدين للإدراك وإما أنهم يريدوننا كذلك ، وأرى أن الحالة الأولى مرضية أما الحالة الثانية فمبعثها الحرص على المقاعد والإحساس الدائم بالفشل ، وكلتا الحالتين تستوجبان إعفاء هؤلاء من المسؤولية ولكن الثانية تستوجب بعد إعفائهم من المسؤولية إخضاعهم للمساءلة عما صدر ويصدر عن وزارتي التعليم من قرارات متخبطة وتبريرات واهية واتهامات باطلة للغير لا تهدف في كل الأحوال إلا إلى إبعاد هذا الفشل عن مسئولى الوزارتين ثم إلصاقه بالآخرين كأن يتم تعليق الفشل على شناعة ضعف الموارد والميزانية وتزايد أعداد المتعلمين أو على تقصير المعلمين وانزلاقهم إلى عالم الدروس الخصوصية أو على إهمال الطلبة وعدم جديتهم أو على تغير سلوكيات المجتمع ، الأمر الذى يبدو لكل ذى فطنة وكأنه اعتراف غير مباشر من هؤلاء المسئولين غير المساءلين بعدم قدرتهم على استحداث سياسة تربية وتعليم حقيقية تقتلع هذا الفشل من جذوره المتعفنة .

إنها مأساة .. قسمًا بالله إنها لمأساة .. فشل دائم .. وتهرب من المسؤولية .. وتمسك بالسلطة .. والنتيجة الحتمية هى أجيال من العمالة ولكنهم عمالة من زجاج هش لا قوة فيه ولا نفع منه سوى إصدار أصوات مدوية لا معنى لها سوى التأكيد على أننا أمة كلام .. كلام فقط .

إن سليات ومآسى التعليم المصرى باتت من الحقائق التى يعلمها ويكاد يجمع عليها السبعين مليون مصرى بما فيهم بعض كبار المسئولين عن التعليم ، فجميعنا يعلم أنه لا معنى ولا جدوى ولا ضرورة لوجود وزارتين للتعليم إضافة لبعض الكيانات التعليمية الأخرى المستقلة عنهما ، كالتعليم الأزهرى والتعليم الأجنبى وهو تعدد يحرم العملية التعليمية من جدوى تبعيتها لإدارة عليا واحدة تحقق وحدة القرار والتخطيط والتنسيق وصولاً إلى أهداف محددة وهى بدييات يترتب علي غيابها حتمياً ما نراه من تخبط تدعمه وترسخه كما أشرنا غياب الرؤية المتكاملة لحل مشاكل التعليم إضافة لعشق كبار المسئولين لمقاعدهم ورغبتهم فى الالتصاق بها مدى الحياة مما يدفعنى إلى اقتراح تصنيع هذه المقاعد من مادة التيفال ، فجميعنا يعلم أن الغالبية العظمى من القرارات التى تصدر عن الوزارتين لا صلة لها بتحديث جوهر التعليم بقدر ما هى عمليات ترميم ثم طلاء لبناء

التعليم الحالى الذى أصابته كل عوامل التعرية وكل صور التصدع مما يجعلنى أؤكد أن عمليات الترميم والطلاء هذه ماهى إلا خدعة كبرى يفتعلها المسؤولون هادفين إلى إيهامنا بأن التعليم يتم تحديثه عبر مجموعة من المراوغات التى تصدر عن مسئولى الوزارتين بين حين وآخر ، وهى مراوغات على قدر ما فيها من حرفة فإنها تفتقر فى رأينا إلى أبسط قواعد المنطق لما فيها من ثغرات ، إذ مالى يريده منا هؤلاء المسئولين حينما يصرحون بأن ميزانية التعليم أقل من أن تفى بها هو مطلوب من طفرات كمية وكيفية نظرًا للتزايد المطرد فى أعداد المتعلمين إضافة لالتزام الدولة بمبدأ المجانية ، وكأنهم يتجاهلون أن نسبة الزيادة فى أعداد المتعلمين هى أقل من نسبة الزيادة فى ميزانية التعليم خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار التوسع المطرد فى التعليم الخاص بكل مراحل ومسمياته ومستوياته التى ساهمت فى رفع الكثير من الأعباء عن التعليم الحكومى الذى يتضمن هو الآخر العديد من المسميات حيث منها الحكومى والتجريبى والنموذجى والقومى ، وهى فى أغلبها تدرج ضمن مؤسسات التعليم بمصروفات ، فإذا أضفنا لها ما تم إقراره من شرعية المجموعات المدرسية العادية والتميزة لكان من أبسط حقوقنا أن نتساءل فى دهشة عما يعنيه هؤلاء من مصطلح المجانية التى ما زالوا يعتقدونه أو يريدونها أن نعتقد فيه ، ثم مالى يريدونه منا هؤلاء المسئولين حين يسهبون فى التشديق بما تم تشييده من مؤسسات تعليمية وكأن العدد فى حد ذاته هو دليل الإنجاز ، وهو بالطبع ليست كذلك مالم يرتبط بمعايير قياسية لهذه الأبنية يراعى فيها توافر المقومات التربوية والتعليمية المجدية ومالم ترتبط هذه الأبنية بتوافر مقررات دراسية تحترم قدرات الطلبة وملكاتهم المتباينة والتى ينبغى أن تتباين كى تتكامل وتتواصل القوى البشرية وفق حكمة خالقها ، ثم لماذا لا يحدثننا هؤلاء المسئولين عن الإيجابيات التى أسفرت عنها مؤتمراتهم الكبرى ولجانهم وورشهم الصغرى والكبرى التى تعقد وتشكل لتحديث التعليم وعن تكلفة إقامة هذه المؤتمرات وتشكيل تلك اللجان ، ثم لماذا لم يتحدث هؤلاء المسئولين عن فشلهم التام فى مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية التى يعلن عنها جهازًا نهارًا فى مختلف الميادين والشوارع بل والأزقة ، ثم لماذا يصمت المسئولون عما أثرناه نحن وغيرنا من خطورة تدنى المستوى العلمى للطلبة

والطالبات حتى وصل الأمر إلى شيوع ظاهرة الأمية الجزئية بين خريجي مراحل التعليم المختلفة بما فيهم الجامعية ، ثم لماذا لم يفسر لنا هؤلاء المسؤولين جدوى إقرارهم لعامى الكى جى وإعادة العام السادس إلى التعليم الأساسى رغم أنه كان موجوداً وألغوه ليعيدوه ، ثم لماذا لا يفسر لنا هؤلاء المسؤولين الأسباب التى تبرر لهم تكديس المناهج وإقرار التقويم التراكمى الذى سيطيل من أعوام الشهادات العامة بكل ما تعنيه وما يترتب عليها من أعباء نفسية ومادية على الطلبة وأولياء أمورهم دونما أدنى جدوى اللهم إلا التماهى فى خداع المجتمع بأن ثمة تحديث يحدث ، ثم لماذا لا نخبرنا هؤلاء المسؤولين عن مصير جامعة العلوم والتكنولوجيا التى ظلت حكوماتنا تشدق بها بعد أن أعلنت اتفاقها مع الدكتور المصرى العالمى النوبل / أحمد زويل بإعداد الدراسات والتوصيات الخاصة بإنشائها وتشغيلها .. ثم فجأة بدأت أصوات المتشدقين تخفت شيئاً فشيئاً حتى ساد الصمت الحزين بما يوحى بأن المشروع برمته قد دفن كغيره فى مقابر النسيان .. هل لأن هذا المشروع كان سيتعارض مع المصالح الشخصية لأشخاص لا نعلمهم ؟ الله أعلم .. وما من شك أن الحكومة أيضاً تعلم !!

لقد كان من الأجدر بهؤلاء المسؤولين والأجدى لمواطنيهم بدلاً من التشدق بالإنجازات التى لا يراها أحد سواهم وبدلاً من التثبث بالمجانبة التى غيىوها بأيديهم وبسياساتهم وقراراتهم وموافقاتهم على التوسع المخيف فى مؤسسات التعليم الخاصة وتجاهلاتهم لكل صور تنامى قيم المادة والانحلال الخلقي داخل منظومة المؤسسات التعليمية أن يبحثوا عن سياسة بديلة تصون لغير القادرين حقهم فى التعليم المجانى دونما إخلال بحق الوطن فى ثروات أبنائه القادرين والتى يبدونها بعشرات وعشرات المليارات على الدروس والمؤسسات الخاصة والأجنبية (ولنا عودة بشأنها) التى صارت تمثل أحد مظاهر الطبقة الفجة فى المجتمع المصرى والتى إذا ما تناولناها بالتكامل مع غيرها من مظاهر الطبقة المتعددة لأدركنا أنها تهدد بإهدار ما تبقى من مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بل وتهدد كل أهداف السلام الاجتماعى الذى يعتبر أهم عناصر الانتماء المفقود بل إننى أزعم أن المؤسسات التعليمية الأجنبية – أو بعضها – فى مختلف

المراحل تنال من السيادة وتنتقص منها ، وإلا فما معنى ألا تعترف هذه المؤسسات سوى بالأجازات الرسمية التى تقرها الدولة التى تحمل المؤسسة جنسيتها متجاهلة الأعياد الرسمية الدينية والوطنية للدولة التى تعمل على أرضها وتربح من مواطنيها (وأعنى بهذه الدولة مصر).

ثم تنتقل أخيراً إلى كارثة الكوارث التى يتجاهلها المسئولون فى سذاجة عجيبة وهى الإصرار على التعليم المشترك بزعم أنه يمثل إحدى صور المدنية والتحضر والتقدم والرقى وأنه السبيل إلى تنشئة نفسية سليمة وقادرة على إحداث التقارب والتآلف بين الجنسين فى إطار الأخوة والزمالة الطاهرة ، وهى مزاعم تتناقض تماماً مع معطيات الفطرة التى فطر الله الخلق عليها والتى أثبتت أن التعليم المشترك لن يحقق السلامة النفسية ولن ينتج الأخوة والزمالة الطاهرة وإنما سينتج مانراه جميعاً على أرض الواقع من مظاهر وظواهر الفساد والتبجح والانحلال والرذيلة التى يعمى عنها أويتعامى عنها المسئولون لأسباب لا أعلمها ولكنها حتماً أسباب تستوجب مساءلة هؤلاء عن قبولهم لسقوط الوطن إلى قاع الحضارة بعد أن تفشت ظاهرة الزواج العرفى وغيره من صور زواج الزنى بين الطلبة والطالبات فى الجامعة ثم بين الطلبة والطالبات فى الثانوى بل والإعدادى بل وما أسفرت عنه هذه العلاقات القذرة من ظهور بعض حالات الحمل فى أرحام الطالبات فى المراحل قبل الجامعية لافتقارهن إلى خبرة الجامعات فى تناول وسائل منع الحمل وإجراء عمليات الترقيع ولو أنهن امتلكن هذه الخبرات لما ظهرت حالات الحمل هذه ولما علم بها أولياء أمورهم ولما علم بها المجتمع ولكانت ذريعة للمسئولين فى أن يتبادوا فى اتهام معارضى التعليم المشترك — وأنا منهم — بالرجعية والتخلف بل والتطرف لأننى أشهد الله وملائكته ورسله وأشهدكم جميعاً أننى فخور وسأظل إلى أن ألقى ربى وأحتكم إليه أفخر بأننى متخلف عن التقدم الذى يريدونه لأمتنا ، وأننى رجعى عن الحضارة التى يريدونها لخير الأمم وأننى متطرف عن ميادين الفكر المستوردة و التى ما أنزل الله بها من سلطان ، سأظل أفخر برجعتى وتخلفى تاركاً لهم الزهو والتباهى بالتقدم والحضارة التى حولتهم إلى مخلوقات باردة فاقدة للفطرة لا تتألم ولا تتأذى ولا تحرك ساكناً إذا رأت أبناء الوطن بدءاً من الطفولة المبكرة ووصولاً إلى أرذل العمر - فمن شب على شئ شاب عليه -

تعتنق كل قيم السقوط وتترزين بفضلات ونفايات الحضارات الأخرى بدءًا من الثنائيات المنحلة التي نراها فوق الكبارى وأسفلها وفي الحدائق والملاهي والبلاجات والنوادي والشوارع ، أى فى كل رقعة من أرض مصر ، ومروراً بتفشى ظواهر الزواج العرفي وزواج الطوايع وغيره من صور زواج الزنى الذى لم نكن نسمع عنها سابقاً سوى بين أرباب بعض المهن الرخيصة ، ثم نصل إلى الطامة الكبرى وهى تزايد أعداد شبكات الرذيلة بشكل غير مسبوق بين الطلبة والطالبات والتي أسفرت عن حدوث حالات حمل للطالبات من زملائهن كما سبق وأشرنا ، فما علينا سوى أن نقرأ صفحات الحوادث لنقف على حجم المصيبة ، على الرغم من كون هذه الصفحات لا تشر سوى بعض الشبكات التى تم ضبطها والتي هى بالقطع ليست كل الشبكات الموجودة ، والتي إن أضفنا لها الشبكات المقنعة التى لا تندرج قانونياً تحت بند الشبكات ولكنها على أرض الواقع تمثل إحدى صورها كالتى توجد داخل السيارات الفاخرة والتي تقف مظلمة على جنبات الشوارع الرئيسية وبداخلها أكثر من فتى وفتاة يتبادلون مراسم الزمالة الطاهرة ، أو غيرها من صور الزنى التى شاعت بين الزملاء وزميلاتهم تحت ستار الزواج العرفي وغيره من صور الزواج المبكرة الدالة على فشل التوجه الرسمى نحو إرساء قيم الأخوة والزمالة الطاهرة التى يتشدد بها كبار المسؤولين والمسئولات التقدميين المتحضرين .

إنها لصفحات سوداء فى كتاب الوطن .. إنها لصفحات التخلف الذى نظنه تقدماً .. إنها لصفحات يجب أن نطوئها دونما أن ننساها كى لا تدور بنا عجلة الزمان فتعيدها إلينا أو تعيدنا إليها .. إنها لصفحات يجب أن نتجاوزها إلى مستقبل نسأل الله ألا يحمل فى جيناته أى صفة من صفات الواقع القبيح .. إنها لصفحات ينبغى على عشاق الوطن أن يتأملوها وأن يتأملها المسؤولون لكى يدركوا — إن كانوا لم يدركوا — ولكى يصدقوا مع أنفسهم — إن أرادوا الصدق — ولكى يكونوا على يقين بأن واقع التربية والتعليم فى مصر لا يمكن اعتباره سياسة ، فالسياسة أية سياسة لا بد وأن تنطلق من ثوابت راسخة نحو أهداف محددة عبر مجموعة من القنوات الفعالة ، وهى جميعها مقومات غابت عن الواقع وغاب عنها ولكننا نأمل ألا تغيب عن سياستنا المقترحة على الصفحات التالية .

**لأننا لسنا من أسبياد العالم ، فإننا لا نملك جعله كما نريد ،
فهو كما أراد له أسبياده غابة كبرى.. الأسود فيها لا تبرهن على
سيادتها بمنازلة الأسود ولكن بافتراس الغزلان .. فهم عبيد
الغابة التى كانت عالم .**

سياسة تعليم طموحة لمصر الأمة

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. حين إعداد هذا الكتاب تسود حالة من الغليان مختلف الأوساط الشعبية للمطالبة بإجراء تغييرات حكومية طال انتظارها للإطاحة بالعقليات المتجمدة التى أصابت الأداء الوطنى فى كل المجالات بحالة من الجمود بل والشلل التى لم يسبق لها مثيل والتى نسأل الله أن يعافينا منها ، ولست أدرى أو يدري أحد ما مدى ما سيحدثه التغيير المزمع من تغييرات حقيقية لها نتائج ملموسة على المستوى الشعبى فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية بكل ما يحيط بها من سلبيات وهو نفس الأمر الذى ينسحب على ما نحن بصده فى خصوص سياسات التعليم .. كلها تساؤلات لا ندرى لها إجابات ربما لغيبه الشفافية المفترضة فى كل سياسات الدولة وربما لأننا اعتدنا أن يقود العمل التنفيذى فى مختلف الوزارات رجال لا يملكون برامج جادة للإصلاح فكل ما أدريه حتى هذه اللحظة أننا لا ننتهج سياسة تعليم حقيقية وجادة وقادرة على تحقيق طموحات الوطن ، وكل ما أدريه حتى هذه اللحظة هو أن السياسة التالية دونما أدنى فخر هى السياسة المتكاملة الواقعية الوحيدة التى خرجت إلى النور على صفحات بعض الصحف وهى على الرغم من عدم نشرها كاملة لعدم كفاية المساحة إلا أن أحداً من كبار المسؤولين عن التعليم أو أشياعهم – الذين وهبوا أنفسهم وسخروا إمكانياتهم للدفاع الأبدى عن واقع التعليم – لم يتجرأ بنشر ولو كلمة انتقاد واحدة ضد هذه السياسة التى لاقت والحمد لله كل الإعجاب والتقدير من بعض نجوم الفكر الوطنى المخلص وبعض أساتذة الجامعة وبعض رجال القضاء ورؤساء تحرير بعض الصحف المصرية

الذين أشكر لهم جميعاً إخلاصهم وصدقهم في عشق الوطن الذى من أجله كان هذا الكتاب ، والذى من أجله كانت هذه السياسة الطموحة التى أتناولها معكم عبر مجموعة البنود التالية التى أدعوكم لمتابعتها بما تستحقه من عناية واهتمام :

أولاً : إلغاء الشعار الدستورى الداعى إلى أن يكون التعليم بمثابة حق للجميع وواجب على الدولة وإقرار مبدأ أن يكون التعليم واجب على المواطنين وحق للدولة تجاه أبنائها — وبخاصة تعليم المرحلتين الأولى والثانية أو الأولى فقط على أقل تقدير — وبحيث يحق للدولة بموجبه وفقاً لقانون أدعو إلى تشريعه معاقبة كل من يقصر عامداً متعمداً في أداء هذا الواجب الوطنى بإلحاق أبنائه بمؤسسات التعليم في مرحلتها الأولى ما لم يكن هناك عوائق تحول دون أداء هذا الواجب الوطنى .

ثانياً : ألا تتخلى الدولة عن دورها الرئيسى في الهيمنة على سياسة التعليم بكل عناصرها تخطيطاً وتنفيذاً ورقابة .

ثالثاً : دمج وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى في وزارة واحدة بما يحقق أفضل تنسيق وتكامل بين مراحل التعليم المختلفة واستحداث وزارة تستقل برعاية البحث العلمى وتنميته .

رابعاً : إعادة النظر في تبعية جامعة الأزهر لمشيخته وإدخالها ضمن الهيكل التابع لوزارة التعليم ، وقصر دور المشيخة التعليمى على إنشاء وإدارة المعاهد المتخصصة في علوم الدين بالإضافة إلى وضع مناهج التربية الدينية التى تدرس في مؤسسات التعليم التابعة لوزارة التعليم .

خامساً : وضع مجموعة من الضوابط والشروط — الأكاديمية والأخلاقية والزمنية — لشغل الوظائف العليا بالكليات والمعاهد والجامعات ، وبحيث تستبعد هذه الوظائف — عميد ، وكيل ، رئيس قسم — من قاعدة التعيين المعمول بها حالياً ، وأقترح أن يتولى هذه المناصب أكثر الأساتذة حصولاً على الدرجات العلمية ولمدة محددة لا تتجاوز الخمسة أعوام وبحيث يتوافر في شاغلها شرط السيرة الحسنة الأمر الذى أراه سيحفز الأساتذة

على مزيد من التنافس تحقيقاً للتميز الأكاديمي والأخلاقي ، كما أراه سيحقق المزيد من الانتفاء لقيم الممارسة الديمقراطية بما تتطلبه من تداول السلطة .

سادساً : إجراء تحسين جذري على نظم الرواتب الخاصة بالقائمين على التعليم ، وأقترح الأسلوب الآتي (وله بدائل) :

١ - ألا يقل مربوط بدء التعيين للمعلمين في المراحل قبل الجامعية (من حاملي المؤهلات العليا) عن ٥٠٠ جنيه بعلاوة سنوية ٤٪ وتطبق نفس القواعد على أساتذة الجامعة باختلاف أن يكون مربوط بدء التعيين ٥٥٠ جنيه مع صرف علاوة إضافية بمبلغ ٥٠ جنيه حين الحصول على درجة الماجستير وأخرى بمبلغ ١٠٠ جنيه حين الحصول على درجة الدكتوراه .

٢ - تشريع قانون لتجريم الدروس الخصوصية بالتزامن مع تحسين الأجور وبحيث يتضمن ما يلي :

— تقرير عقوبة مادية رادعة على المعلم لدى ضبطه للمرة الأولى تتصاعد في الثانية ويحبس في الثالثة مع فصله من العمل .

— تقرير عقوبة مادية تأديبية على صاحب المكان الذي يتم فيه الضبط .

— تقرير مكافأة تشجيعية لمن يدل بمعلومات تؤدي إلى الضبط .

سابعاً : إلغاء كليات التربية والاكثفاء بتعيين المعلمين من خريجي المعاهد والكليات من كافة التخصصات .

ثامناً : استحداث هيكل تعليمي يحقق رغبة الطالب ويرفع الأعباء النفسية عن كاهل الأسرة ويصون للأمة حقها في تحقيق أقصى استفادة من طاقات أبنائها ويحتفظ لها بموقع فوق القمة ، وهو ما أتمنى تحقيقه عبر خمسة مراحل تعليمية أوجزها فيما يلي :

- المرحلة الأولى (تعليم أساسي مدة الدراسة ٣ أعوام ويلتحق بها الطلبة اعتباراً من سن ٦ سنوات) وتخضع للضوابط التالية :

١- مرحلة غير متخصصة ، يدرس فيها الطالب ٨ مواد مبسطة لأركان أمهات العلوم بها فيها علوم الدين والحاسب الآلى .

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الثمان مواد.

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٦٠٪ كحد أدنى فى أربع مواد ، ٥٠٪ كحد أدنى فى ثلاثة مواد .

- **المرحلة الثانية** (تخصص عام مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية:

١- مرحلة تخصص عام ، يدرس فيها الطالب الأربع مواد التى حقق فيها أعلى الدرجات خلال المرحلة الأولى ويضاف إليها مادتين لم يكن متاحًا دراستها سابقًا وبحيث تكون إحداهما لغة أجنبية إلزامية غير اختيارية يتم تحديدها فى إطار خطة عامة تتفرع من وتصب فى خطط التنمية وأهدافها .

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الست مواد.

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٦٥٪ كحد أدنى فى ثلاث مواد ، ٦٠٪ حد أدنى فى اللغة الأجنبية .

- **المرحلة الثالثة** (تخصص أولى مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية:

١- مرحلة تخصص أولى يدرس فيها الطالب المادتين اللتين حقق فيها أعلى الدرجات خلال المرحلة الثانية ، ويضاف إليهما مادة لم يكن متاحًا دراستها سابقًا بالإضافة إلى اللغة الأجنبية .

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الأربع مواد .

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٧٥٪ كحد أدنى فى مادتين ، ٧٠٪ حد أدنى فى اللغة الأجنبية .

- المرحلة الرابعة (تخصص فرعى مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية :

١- مرحلة تخصص فرعى يدرس فيها الطالب المادتين اللتين حقق فيهما أعلى الدرجات خلال المرحلة الثالثة بالإضافة إلى اللغة الأجنبية .

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الثلاث مواد .

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٨٠ ٪ فى أى مادتين .

- المرحلة الخامسة (تخصص التخصص مدة الدراسة ٤ أعوام على قسمين كل منهما عامان) وتخضع للضوابط التالية :

١- مرحلة تهدف إلى نقل الطالب تدريجيًا من التخصص الفرعى إلى تخصص التخصص من خلال مناهج محدودة ومكثفة .

٢- فى نهاية كل قسم يتم حساب متوسط الدرجات .

٣- يشترط لاجتياز الطالب هذه المرحلة أن يحصل على ٨٥ ٪ كحد أدنى فى مواد القسم الأول ، ٩٠ ٪ كحد أدنى فى مواد القسم الثانى .

٤- فى حالة تعثر الطالب عن اجتياز القسمين أو أيهما يمنح عامين إضافيين بواقع عام واحد إلى نهاية كل قسم .

تاسعاً : إلغاء المجانية المزعومة وإقرار المجانية النسبية :

يجب أن نعترف بالواقع ، والواقع أن التعليم لم يعد مجانياً ، والواقع أن المجانية هى حق لمن لا يملك الثمن لأنها إذا كانت هبة للجميع فإنها ستكون إحدى صور المساواة فى غير داعى ولا مبرر ، خاصة وأن موارد الدولة أقل من أن تفى بمتطلبات هذا الشعار ، مما سيؤدى حتماً إلى فشل الدولة فى تحقيق طفرات كمية وكيفية وهى طفرات حتمية لابد من تحقيقها مما يدفعنى إلى أن أقترح تطبيق مبدأ المجانية النسبية التالى بيانه :-

١- تقرير مصروفات دراسة لكل مرحلة من مراحل التعليم أقترح أن تكون

٦٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الأولى، ٧٥٠ جنيهًا لكل عام من أعوام المرحلة الثانية ، ٩٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الثالثة ، ١١٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الرابعة ، ١٣٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الخامسة ، مع الأخذ في الاعتبار ماقد يطرأ من تغيرات على مستويات الدخل في حدودها الدنيا مستقبلاً.

٢ - ربط هذه المصروفات بالدخل الشهري للأسرة لتحقيق مبدأ المجانية النسبية

كالتالى :

الدخل الشهري للأسرة (بالجنيه)	٣٥٠ ج	٣٥١ إلى	٥٠١ إلى	٦٥١ إلى	٨٠١ إلى	٩٥١ إلى	١١٠١ إلى
فأقل	٥٠٠	٦٥٠	٨٠٠	٩٥٠	١١٠٠	فأكثر	
نسبة الإعفاء	%١٠٠	%٧٠	%٥٥	%٤٠	%٢٥	%١٠	صفر
نسبة الاستحقاق	صفر	%٣٠	%٤٥	%٦٠	%٧٥	%٩٠	%١٠٠

٣ - يتم ربط مبدأ المجانية النسبية اعتبارًا من تاريخ التطبيق بقضية تنظيم الأسرة ، بمعنى أن تتمتع الأسرة بما تستحقه من إعفاء عن الطفلين الأول والثاني فقط وتحرم من هذا الإعفاء اعتبارًا من الطفل الثالث .

عاشرًا : تطوير المناهج الدراسية بما يحقق أهداف التخصص ، وأقترح الآتى :

١ - تشكيل لجنة عليا من كبار العلماء والمفكرين المصريين بالداخل والخارج لوضع توصيات عامة عن مضمون وملامح المناهج الدراسية فى مراحل التعليم المختلفة بما يحقق التواصل العلمى ووحدة التوجه نحو الهدف .

٢- تشكيل عدة لجان فرعية بما يغطى كافة التخصصات من رؤساء الأقسام بالجامعات المصرية لوضع المناهج الدراسية لمراحل التعليم المختلفة فى ضوء توصيات اللجنة العليا .

حادى عشر : مصادر التمويل المقترحة لتنفيذ متطلبات السياسة :

لاشك أن النجاح في تنفيذ هذه السياسة يتطلب توفير الموارد القادرة على تحقيق التوسع العاجل في إنشاء المؤسسات التعليمية والارتقاء بباقي عناصر التعليم ، وهى أمور غاية في الأهمية ولا تحتمل التأجيل ، لذا فإننى أقترح البدء العاجل بالتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية من المصادر التالى بيانها ، والتأجيل المؤقت لقضية تحسين رواتب المعلمين إلى حين الانتهاء من تشكيل اللجنتين المقترحتين وإقرار المناهج الدراسية والهيكल التعليمى :

١- **تمويل الدولة** وهو ليس بالقليل حيث يصل إلى ما يقرب من ٢٤ مليار جنيه سنوياً .

٢- **فتح باب الاستثمار** فى هذا المجال الوطنى المربح أمام الأفراد والمؤسسات والبنوك (المصرية فقط) أخذًا فى الاعتبار الضوابط التالية :

- تحديد مواصفات قياسية لمؤسسات التعليم يتحتم الالتزام بها .

- يستحق المستثمر نسبة ٥٠٪ من المصروفات السنوية التى تحصل عليها المؤسسة طوال عمر المؤسسة مع إعفاء هذه الحصة من الضرائب دونما أدنى حق له فى التدخل فنياً أو إدارياً فى نشاطها باعتباره حق مطلق ومنفرد للدولة .

- أن يكون للمشروع مدة إلزامية قدرها ١٠ سنوات لا يحق للمستثمر خلالها المطالبة بالانسحاب من المشروع .

- وضع الضوابط العادلة التى تضمن للمستثمر حقه تجاه الدولة حال رغبته فى الانسحاب من المشروع بعد انتهاء المدة الملزمة .

ثانى عشر : مجموعة من الضوابط العامة :

١ - فيما يختص بالطلبة الذين يتعثرون فى اجتياز المراحل التعليمية المختلفة يتم توجيههم إلى المعاهد الرياضية والصناعية والزراعية المختلفة الدرجات ، والتى تهدف إلى توفير العمالة الماهرة على اختلاف درجاتها وجميعها مطلوب لخدمة الوطن ، وجميعها لازم للوصول إلى القمة بدءًا من العمل اليدوى البسيط وانتهاءً بالعمالة الفنية التى تجيد

التعامل مع تكنولوجيا العصر .

٢ - تتولى وزارة التربية والتعليم طباعة موسوعة ثقافية - ليست بغرض الدراسة - تحمل اسم " وطنى " وتوزع مجاناً على جميع الطلبة مع بداية المرحلة الدراسية الثانية وبحيث تتضمن الفصول التالية :

* التعريف بالملامح الرئيسية فى الدستور ، وبخاصة ما يتعلق منها بما للمواطن من حقوق وبما عليه من واجبات .

* التعريف بأهم الشخصيات التى أسهمت فى صناعة الحضارات المصرية فى العصور الفرعونية والقبطية والإسلامية .

* التعريف بأهم الآثار المصرية التى تنتمى للعصور المختلفة (بالصورة والكلمة) .

* التعريف بأهم المتاحف الوطنية على مستوى الجمهورية .

٣ - قصر القيام بالرحلات المدرسية على أيام العطلات الرسمية وعطلتى منتصف العام وآخره ، وأن تتم وفقاً للضوابط التالية :

* أن تقدم للطلبة بالتكلفة الفعلية .

* ألا يتم الخلط بين البنين والبنات فى الرحلة الواحدة .

* مراعاة أن تتناسب طبيعة الرحلة مع المرحلة السنية ، بمعنى التركيز على الرحلات الترفيهية للطلاب فى المراحل المبكرة والتحول بها تدريجياً نحو الرحلات التثقيفية مع المراحل السنية الأكبر .

٤ - ضرورة إصدار قانونين أولهما يختص بوضع الضوابط الكفيلة بترسيخ مبدأ أن التعليم واجب وطنى على جميع المواطنين مع تحديد الحالات والظروف الاستثنائية التى يتم بموجبها الإعفاء من أداء هذا الواجب ، وثانيهما القانون المشار إليه سابقاً لتجريم الدروس الخصوصية .

٥ - إلغاء أية مزايا مالية إضافية يحصل عليها المعلم مقابل التصحيح ومراقبة

اللجان وغيرها باعتبار ذلك من صميم عمله وذلك اعتبارًا من تطبيق نظام تحسين الرواتب.

٦ - إلغاء التعليم المشترك اعتبارًا من بدء المرحلة الثانية ، حيث لم تسفر هذه التجربة إلا عن مزيد من السلبيات الأخلاقية التى يعلمها جميع الآباء والأمهات سواء من العامة أو من أهل السلطة ، وهى سلبيات متنامية تستر فى ثوب الزمالة المتعدد الأغراض لتنتقل فى ممارسة شتى صور الإباحية التى أشرنا إليها سابقاً والتى صارت تمثل مساحة شبه ثابتة يوميًا فى مختلف الصحف .

٧ - إنشاء إدارة قانونية فى كل مؤسسة تعليمية بهدف إقرار قواعد النظام والنظافة والانضباط السلوكى عملاً بمبدأ الثواب والعقاب .

٨ - جعل عامى الكيىجى اختياريين حسب ظروف الأسرة وبمصرفات مناسبة حيث لا مبرر لجعلها إلزاميين .

٩ - توحيد مناهج الدراسة بالأقسام الواحدة فى مختلف الجامعات وبحيث يشترك فى وضعها جميع رؤساء الأقسام ذوو التخصص الواحد وتوحيد الامتحانات وتوقيتها .

١٠ - مراعاة بيع الكتب الدراسية الجامعية بأسعار مناسبة بمبادرة وطنية من الأساتذة المؤلفين .

١١ - توحيد معايير التقييم والقبول فى جميع الكليات ذات الصفة الواحدة على مستوى الجمهورية ، فلا فضل لأسوانى على قاهرى إلا بالعلم ولا لخاص على عام إلا بالتفوق ، فالجميع أبناء مصر ، والتمييز بين الأبناء يدخل بشكل أو بآخر فى دائرة العنصرية .

١٢ - تصميم وإصدار بطاقة دخل الأسرة وبيعها بمكاتب البريد على مستوى الجمهورية بسعر مناسب واعتبارها أحد المستندات الرئيسية التى يجب على ولى الأمر تقديمها إلى المؤسسة التعليمية قبل بدء الدراسة بفترة كافية أقترح أن تكون فى مهلة شهر اعتبارًا من ٧ / ١ وحتى ٧ / ٣١ من كل عام لتحديد الشريحة التى سيعامل بها لدى سداد

المصروفات والتي أقترح تحصيلها في مهلة قدرها ٧ أيام تبدأ مع بداية شهر سبتمبر من كل عام ولمدة أسبوع وهو ما يعنى ضرورة تثبيت تاريخ بدء الدراسة سنوياً ، وعودة إلى البطاقة التي أقترح أن تتضمن ما يلي :

أ - ثلاثة أجزاء متماثلة أحدهما للأب والآخر للأم والثالث للوصى ، ويتضمن كل منهما بيان بمفردات الدخل الشهري والسنوى من مختلف المصادر ، ومذيلة بإقرار عقب كل جزء يفيد بمسئولية كل منهم الكاملة عن هذه البيانات وبحيث تكون الاستمارة من أصل وأربعة صور كربونية يؤخذ على كل منها توقيع ولى الأمر أو بصمته .

ب - على جميع المدارس أن تقبل جميع الاستثمارات المقدمة لها من أولياء الأمور دون قيد أو شرط .

ج - يتم توجيه صورة من هذه الاستثمارات إلى الوزارات المعنية في الدولة مثل التأمينات والمالية والداخلية وجهة العمل لتقرير مدى صحة ما ورد في الاستمارة من بيانات ، وبحيث تتم جميع هذه الإجراءات دونما أدنى مساس بالعملية التعليمية التي يتلقاها الأبناء .

د - حال ثبوت عدم صحة البيانات الواردة بالاستمارة والتعمد في تدوين دخل أقل من الدخل الحقيقي أرى أن يتم تشديد العقوبة إلى الدرجة الرادعة بالغرامة أو الحبس .

١٣ - ألا يكون شغل المناصب القيادية في مشيخة الأزهر وجامعته وفي المؤسسات التعليمية الجامعية وما في حكمها بالتعيين (شيخ الأزهر/ رئيس جامعة / عميد كلية / رئيس قسم / وما بين هذا وذاك من نائب ووكيل و.. إلخ) وإنما وفق أسس تتناسب في منطقتها وطبيعة هذه المناصب وما ينبغى توافره في شاغليها من مقومات ، وهو ما أقترحه في الآتى :

— ألا يتم شغل هذه الوظائف بالتعيين من أية جهة بالدولة .

— أن يشغل المنصب الأعلى ثم التالى فالتالى الأكثر حصولاً على الدرجات العلمية

الصحيحة (المعترف بها).

— أن تتوافر في شاغل هذا المنصب السيرة الحسنة في حياته العامة والعملية والعلمية.

— في حال تساوى أكثر من شخص في عدد ومستوى الدرجات العلمية يتولى المنصب الأسبق حصولاً على هذه الدرجات العلمية وفي حال التساوى يتولى الأكبر سنًا .

— ألا تتجاوز فترة شغل المنصب خمسة أعوام لضمان تعاقب الأجيال بما تحمله من تطورات في مختلف المناحي العلمية والعملية والنظرية وبما لا يتجاوز سن المعاش .

— يتم تشكيل لجنة من كبار الأساتذة (رؤساء سابقين للجامعات) تختص بالنظر في هذه الأمور وبحيث تتبع وزارة التعليم ومنحها الصفة القضائية للنظر والفصل فيما يرفع إليها من تظلمات بخصوص الدرجات العلمية (منحها دون وجه حق أو حجبها دون مبرر) وبما لا يخل بحق كل الأطراف في اللجوء للقضاء العادى كمرحلة لاحقة.

— يلزم لضمان تطبيق هذه الضوابط بالصورة السليمة تشريع قانون يتم بموجبه تغليظ العقوبة على من يعتمد منح درجة علمية دون وجه حق أو حجبها دون مبرر مالم تكن درجة شرفية أو فخرية أو ما شابهها فقط .

وأخيرًا فإننى أتوجه بالدعوة إلى كل مصرى وكل عربى وكل مسلم بل وكل إنسان للاطلاع بحياد وموضوعية وصدق على هذه السياسة التى وإن كنت على يقين بأن تطبيقها لن يخلو من المشقة إلا أننى على يقين آخر بأن مصر وشعبها وأمتها يستحقان هذه المشقة ، كما أننى على يقين ثالث بأنها سياسة رائدة وغير مستنسخة وتستحق بعض المشقة ، كما أننى على يقين رابع وأخير بأن هذه المشقة هى ثمن الحضارة الذى يجب أن نتحملة إذا كنا جادين فى تحقيق هذه الحضارة التى قد نتوهم — وأكررها قد نتوهم — أن الآخرين سيمنحوها لنا وهو ما لم يحدث مهما بالغوا فى الثمن ومهما تلهفنا على دفعه ، لأن الحضارات لا تباع ولا تشتري ، فهى السيادة ، والسيادة إذا بيعت صار البائع عبدًا والمشتري سيدًا ولكننا لا نريد أن نرى الحق وأن نصدق الواقع .

الفعل الوحيد الذي إن فعلناه سوف نتمكن من حل جميع مشاكلنا دون أدنى جهد هو أن نلغى حركة الزمن ، فقط ستواجهنا مشكلة واحدة وهي أن الزمن يستحيل إيقافه إلا في عالم الموتى !!

مزايا سياسة التعليم المقترحة

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. تناولت معكم في السابق تحليلاً لواقع التربية والتعليم في مصر ، وقد حاولت خلاله أن أتحدى بأعلى درجات الحياد والصدق والتجرد مستنداً إلى ما أُلِّمه من توجهات الرأي العام وجاعلاً نصب عياني هدف واحد وهو محاولة إنقاذ أمتنا العربية والإسلامية من الغرق في أحوال التخلف التي صنعناها بأنفسنا لأنفسنا .

تناولت أيضاً معكم في السابق سياسة تعليم أزعمت أنها قادرة على تحقيق الكثير من الإيجابيات لأمتنا ، إذ أن هذه السياسة تعرف كيف تصون للأمة ثروتها في قدرات وطاقات أبنائها وفقاً للفطرة التي فطر الله الناس عليها والتي تقطع بأن لكل إنسان قدرات محدودة ومحددة ، بمعنى أنها محدودة في أبعادها ومحددة في توجهاتها ، وهو اتجاه أدركه العالم الذي نشأ فيه العلم موسوعياً ، فكنا نسمع وبخاصة في عصور النهضة الإسلامية عن العلماء الذين أجادوا عدة علوم في آن واحد كالطب والفلك والتاريخ والفلسفة .. إلخ ، ولكن العالم أيقن — وهو على حق في هذا — أن هذا التوجه الموسوعي لن يحقق له ما يصبو إليه من طموحات علمية وتكنولوجية فبدأ يخطو خطوات مطردة على طريق التخصص ، فصرنا نسمع عن عالم في الطب وآخر في الفلك وثالث في التاريخ ورابع في الفلسفة ، ثم لم يعد التخصص هو بغية البشرية ومنتهاى سعيها ، فصرنا نسمع عن عالم متخصص في أحد فروع الطب وآخر في أحد فروع الفلك .. وهكذا ، وما أعنيه من ذلك هو أن العالم أصبح يعتنق توجهاً إستراتيجياً في مسيرته الحضارية تقوم على التخصص ثم على تخصص التخصص ثم على التخصص في جزء من تخصص التخصص ، حتى إنني أتوقع أن يأتي على الإنسان حين نرى فيه أو يرى من بعدنا عالم متخصص في النمل ثم عالم

متخصص فى إحدى أنواع النمل ثم عالم متخصص فى إحدى أوجه الحياة الخاصة بهذا النوع من النمل ، وإن شئنا الحق إخوتى عشاق الوطن فهو أن هذا التوجه الإستراتيجى الذى اعتنقه العالم هو أحد أطوار النضج العلمى البشرى الذى لازالت أمتنا تمر فيه بمرحلة الطفولة السابحة فى عالم من الخيالات والأوهام التى ما أنزل الله بها من سلطان ، وأرى أن هذا الطور من أطوار النضج هو بعينه ما ينقصنا لكى نتأهل لدخول حلبة السباق العالمى على الريادة ، وأحسب أن مزيداً من تجاهلنا لهذه الحقيقة لن يعنى سوى أننا نصر على اعتناق توجه إستراتيجى نتمسك فيه بمرحلة الطفولة ولا نريد تجاوزها ، وهو توجه يعنى أننا سنتقبل دائماً من الآخرين أن يعاملوننا معاملة الأطفال وألا يشكوننا فى جلسات الكبار وألا يستشيرونا فى مصير العالم باعتبار أن للعالم كبار هم أدرى بمصالحه أما مصالح الصغار فلها مجالس وهيئات تتولى بحثها .

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. أحد أمرين لا ثالث لهما ، إما أن نظل كما كنا وكما نحن ، وإما أن نتقل إلى إحدى مراحل بدايات النضج وهى تتطلب منا الصدق ثم الصدق ثم الصدق ، الصدق مع الله أولاً والصدق مع أنفسنا ثانياً والصدق مع الآخرين ثالثاً ، هذا الصدق هو الذى سيجعلنا نعلم أين نقف وكيف نسير وإلى أى اتجاه ومتى ولماذا وماهى حدودنا وما هى أهدافنا ، هذا الصدق هو الذى سيدفعنا إلى امتلاك شجاعة الاعتراف بالفشل حين نفشل وهو الذى سيكسبنا التواضع حين ننجح ، هو الذى سيجعلنا نبادر بتسليم الراية إلى من هم أجدر منا وأقدر على حملها ، هو الذى سيجعلنا نميز بين الصديق والمخادع وبين العدو والمعارض .

حينما تمكنت بفضل الله من وضع سياسة التعليم السابقة ، فقد حاولت قدر استطاعتى أن أحاول من خلالها تلافى سلبات التعليم الحالى — وما أكثرها — وتحقيق إيجابيات متعددة ، حاولت قدر استطاعتى وأحمد الله أنها نالت تقدير كل من قرأها من رجال أفاضل أحسبهم من عشاق الوطن المتميزين ، فهم بأى صورة من صور التقييم يندرجون ضمن طبقة النخبة الثقافية والعلمية ، إذ منهم بعض نجوم الفكر الوطنى ، ومنهم أساتذة جامعات ومنهم من سبق له تقلد مناصب سياسية رفيعة ، ومنهم من يحمل

شرف القضاء يضاف إليهم العديد من أفراد المجتمع من فئات عديدة ، وهذا التقدير يدفعني إلى أن أدعوكم فيما يلي لتشريفى بالاطلاع على مزايا هذه السياسة الطموحة التى حاولت حصرها أو التركيز على أهمها والتى أسأل الله أن ينفع بها مصر ومن ورائها أمتنا العربية والإسلامية من مشارق الأرض إلى مغاربها :

(١) إنها سياسة تبنى مبدأً جديداً وهو أن يكون التعليم — وبخاصة فى مرحلتيه الأولى والثانية — واجباً وطنياً على كل مواطن قادر على التعلم ، وبالتالي فهى قادرة على محو صفة الأمية بصورة شبه كاملة من أجيال المستقبل .

(٢) تخفيف الأعباء النفسية والمادية عن كاهل الأسرة والأبناء والدولة فى آن واحد ، إذ على الرغم من كون المجانية النسبية هى إحدى أعمدة هذه السياسة ، إلا أنه من اليسير على كل من التزم الصدق والحياد فى تحليل هذه السياسة أن يصل إلى يقين بأنها ستنجح بجدارة فى تهميش القيم التى أفرزتها مؤسسات التعليم الخاصة العاملة وفق المنظومة الحالية التى تهدم كل مبادئ التكافؤ والمساواة وترسخ قيم البلادة واللامبالاة فى نفوس أبنائنا وأولياء أمورهم على حد سواء ، إذ صار كل منهم قادر بسلطان المال على تحقيق أحلامه دون مشقة بل وتجاوز أحلام وطموحات من هم أكثر كفاءة وتفوقاً من غير القادرين .

(٣) الارتقاء بالمستوى المادى للمعلم بما يحقق له الاستقرار الاجتماعى ، ويمكنه من أداء رسالته التعليمية على أكمل وجه ، ويصون له كرامته كقدوة لها مكانتها وهيبتها بين الطلاب وأمام المجتمع .

(٤) ترشيد مبدأ مجانية التعليم لكى ينتفع بها المستحقون للمجانية فقط ، مع إقرار المجانية النسبية بما يتوافق مع الطبقات المتباينة فى المجتمع (وهو مبدأ أقترح تطبيقه كذلك فى مجالات الرعاية الصحية بكل تخصصاتها) .

(٥) تمكين الدولة من تحقيق التوسعات المطلوبة كمّاً وكيفاً فى المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة كأمر غاية فى الأهمية ، إذ لا يمكن لأحد إنكار حتميته ولا يمكن لأحد ادعاء قدرة الدولة على تنفيذه فى ظل الإمكانيات المتاحة .

(٦) يمكن اعتبار هذه السياسة إحدى الوسائل الفعالة بيد الدولة في مواجهتها لظاهرة الزيادة السكانية ، إذ كما هو معلوم أن النسبة الكبرى من الزيادة السكانية مرجعها إلى الطبقات الشعبية والريفية المحدودة الدخل ، لذا فمن الممكن تقنين المجانية النسبية بحيث تسرى إعفاءاتها على الطفلين الأول والثاني في كل أسرة ، على أن يحرم الطفل الثالث وما بعده من الإعفاءات المقررة .

(٧) أن مبدأ المجانية النسبية في حد ذاته يمكن اعتباره إحدى صور العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى ، إذ أنها بصورة أو بأخرى تساعد على تقليص الفجوة المادية بين طبقات المجتمع التى اتسعت بينها الفوارق حتى صرنا نجد في المجتمع الواحد أسرة تعلم أبناءها في مدارس خاصة بمصروفات تصل إلى عشرات وعشرات الألوف من الجنيهات في العام الواحد للطفل الواحد ، بينما أسرة أخرى تتسول ثمن الأقلام والكراسات الصينية باعتبارها أقل سعراً من مثيلاتها المصرية .

(٨) احترام رغبات أبنائنا ومراعاة قدراتهم وعدم إهدار طاقاتهم فيما لا جدوى منه سوى الحكم عليهم ظلمًا بالفشل رغم أننا نحن الذين فشلنا في تقييمهم ، لذا فإن هذه السياسة تهتم بالبحث عن مواطن النجاح داخل أبنائنا لا عن مواطن الفشل ، فمن الطبيعي بكل المقاييس أن كلاً منا قادر على النجاح في بعض الأشياء وليس في كل الأشياء ، ومن الطبيعي أيضاً أن كلاً منا قادر على التميز في بعض الأشياء التى حقق فيها نجاحاً وليس فيها كلها ، ومن الطبيعي كذلك أن كلاً منا قادر على البراعة والتفرد في بعض الأشياء التى تميز فيها وليس فيها كلها ، وهذا هو بيت القصيد ، إنه تخصص كل منا في شئ ما بل في جزء من هذا الشئ بل في جزء من الجزء ، إنها الفسيفساء الدقيقة المتناثرة التى سوف تحتضن كل منها أختها لكى تتكون اللوحة النهائية بل لكى تكون أجمل اللوحات .. وياله من حلم قادر بروعته على إخراجنا من كوابيس الحاضر المروع.

(٩) إخضاع مراحل التعليم على اختلافها لقيادة واحدة بما يحقق أفضل إدارة ممكنة وبما يحقق التواصل الحتمى بين هذه المراحل في توجيهها نحو الهدف المنشود .

(١٠) الاستفادة القصوى من الخبرات المتميزة لعلمائنا بالداخل والخارج .

(١١) ترسيخ القيم السليمة والسلوكيات الحسنة في نفوس الطلاب منذ الصغر لكي يدركوا أن للحضارة القوية الباقية لها قيم وملاحم وآداب ومثل ليس من بينها قيم الفيديو سليب والفنون الهابطة ، وليس منها قيم الجنس والسقوط والإباحية ، وليس منها جعل الهوامش أسباً ورموزاً ونجوماً لمجتمع ينشد الحضارة التي يوزن فيها العمال البسطاء والفلاحون الأجراء والمفكرون الشرفاء بميزان الذهب أما أهل العرى والفتن القدرة فهم أحقر وأرخص من أن يكون لهم وزن ولو حتى بميزان البهائم .

(١٢) الارتقاء بالبحث العلمى ومنحه ما يستحقه من اهتمام ورعاية بإنشاء هيئة مستقلة به تتبع رئاسة الوزراء فى كل بلد عربى وإسلامى لما لها من ارتباطات متشعبة بعدة وزارات إن لم يكن بالوزارات جميعها واعتبار هذه الخطوة هى الأولى على طريق النهوض بالبحث العلمى على مستوى الأمة ، إذ أرى ضرورة وضع مخطط زمنى وصولاً إلى إيجاد هيئة بحث علمى عربية إسلامية واحدة تمثل فيها جميع الدول العربية والإسلامية الراغبة فى الانضمام إلى هذه الحلقة المهمة من حلقات الوحدة الكبرى ، وأقترح ما يلى وصولاً إلى هذا الهدف :

البدء بإنشاء هيئة للبحث العلمى والاختراع فى كل الدول العربية والإسلامية وشمولها بما تستحقه من رعاية أدبية ومادية والعمل بجدية على وضع توصياتها موضع التنفيذ فى مختلف أوجه الحياة التطبيقية .

أن تبحث القمة العربية التالية مدى إمكان إنشاء هيئة عربية واحدة للبحث العلمى تمثل فيها جميع الدول العربية الراغبة فى الانضمام ، وبحيث يتم تمويلها بحصص مالية من الدول الأعضاء تمثل نسبة محددة من الموازنة السنوية لكل دولة ، مع وضع الضوابط والمعايير والشروط الموضوعية الواجب توافرها فىمن يلتحق بهذه الهيئة من علماء فى مختلف التخصصات ، وبحيث يتم تحديد مقرها الرئيسى فى إحدى الدول العربية التى يتم اختيارها بالتصويت المباشر من الدول الراغبة فى الانضمام إلى هذه الهيئة لصالح إحدى الدول الراغبة

فى إنشاء هذه الهيئة على أرضها ، على أن يتم تبعاً لذلك إلغاء هيئات البحث العلمى الفرعية فى الدول الأعضاء والاكتفاء بهذه الهيئة الكبرى وبما يصدر عنها من توصيات إلى الحكومات والبناء على الخطوة التالية وبنفس منهج الارتقاء وصولاً إلى هيئة بحث علمى عربية إسلامية واحدة .

(١٣) تخليص الحياة التعليمية الجامعية من وطأة المناخ الوظيفى الذى لا يليق بها ينبغى لهذه المرحلة من مكانة تعليمية واجتماعية ، وتحرير الطاقات العلمية لدى الأساتذة من قيود الكبت والقهر التى تمارس عليهم وتحد من طموحاتهم التى لو لم نمهد لها الطريق لما كان من حقنا أن نطالب هؤلاء بتخريج أجيال حرة إلى المجتمع إذ أن فاقد الشئ لا يعطيه .

(١٤) أن هذه السياسة يمكن اعتبارها أحد أهم مقومات الوحدة بين أقطار الأمة العربية والإسلامية إن لم يكن بين أجيال اليوم فبين أجيال الغد ، إذ أن هذه السياسة حال تطبيقها على مستوى الأمة — إضافة لمزاياها المتعددة — ستكون جديرة بتوحيد أبناء الأمة عقلاً ووجداناً فى طريق واحد ذى اتجاه واحد نحو هدف واحد ألا وهو الوحدة الكبرى بين جميع الدول العربية والإسلامية التى فشلت فى أن تتحد عبر سبل السياسة والاقتصاد والفنون والرياضات وغيرها من المجالات .

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. كانت هذه هى أهم مزايا السياسة التعليمية المقترحة ، وإن كانت أهم مزاياها لم تذكر بعد ألا وهى أنها سياسة مصرية عربية إسلامية خالصة ، من المؤكد أنها ستمثل إضافة إلى سجل الريادة التى تليق بمصر وبأمتها العربية والإسلامية بين دول العالم قاطبة .